الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

29 **ربيع أول**- 2/1 **ربيع ثاني** 1440 / 7-8-9 **ديسمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

رئيس «نزاهة»: قرارات تاريخية صدرت من القيادة في سبيل محاربة الفساد وتعزيز النزاهة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614729

الرياض - «الحياة

نوّه رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن بما شهدته المملكة منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود مقاليد الحكم، من منجزات تحققت بفضل من الله للوصول لمستقبل رحب الآفاق، طموح، يستوعب شتى ميادين الرقي والتقدم.

وقال» :تمرُ المملكة العربية السعودية بذكرى غالية على قلب كل مواطن ومواطنه، فأربعة أعوام مرت منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود مقاليد الحكم شهدت المملكة خلالها إنجازات كبرى تحققت بفضل من الله ثم بجهود قيادتها الحكيمة للوصول لمستقبل رحب الآفاق، لوطن طموح، استوعب شتى ميادين الرقي والتقدم.«

وبيّن أن ذكرى البيعة الرابعة، التي التفت عليها قلوب الشعب السعودي حول ملكه؛ خادم الحرمين الشريفين عند تسلمه مقاليد الحكم، يجني الوطن والمواطن ثمارها الآن، ما هي إلا تباشير خير دائم، ستغطي تطلّع وطموح المواطن السعودي في جميع المجالات، وسينعم الوطن والمواطن بغدٍ أفضل ورفاهية ونمو قياسيين، بتوجيهات منه ـومتابعة من ولي عهده، وعزز ذلك بخريطةَ طريقٍ لسياسة المملكة الداخلية والخارجية، كانت موضع إعجاب وإشادة من العالمين العربي والإسلامي وباقي دول العالم، بما اتسمت به من حكمة ورؤية في تعاملها مع الأحداث، وبُعد نظرٍ، وحسن تقديرها للأمور، وشفافية عالية، ووضع للأمور في نصابها الحقيقي.

وأكد الدكتور المحيسن أن خادم الحرمين الشريفين انطلاقاً من مسؤولياته منذ توليه الحكم قبل أربعة أعوام، حرص على أداء الأمانة التي تحملها لخدمة البلاد ورعاية مصالح مواطنيها في جميع المجالات، لأن الوطن والمواطن السعودي ظل محور اهتمامه وعده المحرك الرئيس للتنمية، وأداتها الفاعلة، وتأكيده على أن خطط التنمية تسير بشكل متوازٍ وتحقق أهدافها وفقاً للرؤية الطموحة للمملكة 2030.

وأوضح رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن)نزاهة)، تعتز بما يمنحها خادم الحرمين الشريفين من دعم يدفعها إلى المضي قدماً في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة، وترجم ذلك بالقرارات التاريخية التي صدرت من القيادة في سبيل محاربة الفساد وتعزيز النزاهة في المجتمع.

نساء يدخلن المحاكم وكتابات العدل موظفات للمرة الأولى

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614663

الرياض – «الحياة» | منذ 13 ساعة في 8 ديسمبر 2018 - اخر تحديث في 8 ديسمبر 2018 / 15:23
كسرت المرأة الأسبوع الماضي، الاحتكار الرجالي للعمل في المحاكم وكتابات العدل، بعدما باشرن العمل فيه للمرة الأولى في تاريخ القضاء السعودي الذي تطأ فيه سيدة منشأة عدلية من دون أن تكون مستفيدة، بل موظفة.
وباشرت الموظفات الجدد في وزارة العدل اللاتي عملهن بعد الإعلان عن وظائف خاصة فيهن العام الماضي، بعدما وجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، بمنح المرأة فرصة العمل في خمسة مجالات، هي: باحثة اجتماعية، وباحثة شرعية، وباحثة قانونية، ومساعدة إدارية، ومطورة برامج أولى، على المرتبة الثامنة.
وأنهت الموظفات أخيراً، برنامج تأهيلي أعدته الإدارة النسائية، وهي إدارة تم استحداثها في الهيكلة الجديدة للوزارة، التي توجت مطلع صفر الماضي بموافقة مجلس الوزراء، لمواكبة تطور الوزارة في مجالات عدة، منها تمكين المرأة ومنحها فرصاً وظيفية كانت حكراً على الرجال.
وشهد مركز التدريب العدلي في الرياض، برنامج تهيئة وتدريب موظفات الوزارة، وقالت مدير الإدارة العامة للأقسام النسائية في «العدل» فاطمة الشريم: «إن البرنامج التدريبي استهدف موظفات الوزارة اللواتي يعملن اليوم في المحاكم وكتابات العدل في وحدات الاستقبال والإرشاد، وإدارة صحائف الدعوى والمواعيد، ووحدات الصلح والإرشاد الأسري في محاكم الأحوال الشخصية، إضافة إلى أقسام مستحدثة مختصة باستقبال شكاوى المستفيدات ومتابعتها، وأقسام التقنية الرقمية.»
وأشارت إلى أن البرنامج التدريبي سهّل مهمة اطلاع الموظفات على ممارسة العمل وطريقته النموذجية والمثلى من أجل تقديم الخدمة للمستفيدات في المجالات القضائية والتوثيقية.
وأوضحت الشريم أن البرنامج التدريبي الذي تقدمه الإدارة العامة للأقسام النسائية في وزارة العدل، تضمن مجموعة محاور أهمها: الثقافة العدلية العامة ويختص بتثقيف الموظفة تنظيمياً وإدارياً وتعريفها بسلوكيات الوظيفة العامة وتهيئتها للبيئة العدلية، والثقافة العدلية المتخصصة ويركز على الأعمال والمصطلحات والتخصصات المختلفة للمرافق العدلية وتهيئتها للعمل بها، والثقافة المكتبية ويهدف إلى تعريف الموظفة في البيئة المادية المناسبة وكيفية إدارة وقت العمل، والبرامج التخصصية الذي يحقق من خلال التدريب العمل مع الإدارات التخصصية في الوزارة، والمحور التقني، الذي يهدف إلى دمج الموظفات في البيئة الرقمية للوزارة ومواكبة التطور في هذا الجانب.
يذكر أن البرنامج الذي أشرفت على إعداده الإدارة العامة للأقسام النسائية في وزارة العدل استمر لمدة شهر، وتم نقل وقائعه عبر الشبكة الإلكترونية الذكية الرقمية لوزارة العدل، والبث لخمس مناطق.

د. الغفيلي: 16 سعودياً يموتون يومياً بسبب الحوادث

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1723808

أكد المدير العام التنفيذي لمدينة الملك فهد الطبية د. فهد الغفيلي أن نسبة الإعاقة في المملكة تصل إلى (8 %) من عدد السكان بحسب الدراسات الأخيرة مشيراً إلى أن المملكة تحتل النسبة الأعلى في العالم في معدل إصابات الحبل الشوكي حيث إن هناك نحو 62 مصاباً لكل مليون شخص ومعظمها بسبب الحوادث المرورية، كما أنها تحتل المركز الأول في الخسائر المادية والبشرية والإعاقات، حيث تقدر الخسائر المادية نتيجة تلك الحوادث بنحو 26 مليار ريال سنوياً، مبيناً أنها تتسبب في وفاة 16 شخصاً كل يوم وإصابة 35 آخرين بإعاقات مزمنة.

جاء ذلك خلال احتفال مستشفى التأهيل بمدينة الملك فهد الطبية باليوم العالمي للإعاقة بحضور عدد من أصحاب الهمم العالية ومشاركتهم في هذا اليوم.

وأضاف: «إقامة فعالية اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة يهدف إلى ادماجهم في المجتمع، إضافةً لنشر الوعي لديهم عن الخدمات التأهيلية التي تقدم بالمدينة الطبية، والتي يمكن من خلالها استعادة المجرى الطبيعي للحياة، كذلك دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في معرفة حقوقهم وواجباتهم، وإضفاء جو من المرح والدعم النفسي لهم.»

واشتملت الفعالية على عددٍ من الأنشطة والفعاليات المصاحبة للاحتفال بهذا اليوم، ومشاركة عدد من الشركات والجهات الخارجية للتعريف عن المنتجات التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة بالتوجه نحو الاستقلال الذاتي.

صحية الشورى تطالب الوزارة بمعايير تشغيلية للمستشفيات

دعت لسرعة إنجاز سجل وطني لجميع الأمراض

المصدر: جريدة المدينة الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603213

جابر المالكي ـ الرياض

A A

طالب اللجنة الصحية بمجلس الشورى وزارة الصحة بوضع معايير تشغيلية للمستشفيات ومقارنتها بمقدمي الخدمة بالقطاعات الصحية الأخرى بالتعاون مع وزارة المالية.

وأكدت اللجنة الصحية في تقرير اطلعت عليه «المدينة» أن التحديات أمام الوزارة تشمل تحسين القيمة المتحصلة في ظل الازدياد المتسارع في تكلفة الرعاية الصحية، وانخفاض مستوى التمويل المقرر من قبل وزارة المالية.

وقالت اللجنة إن الوزارة تنوي الاستخدام الأمثل للموارد ومنع الهدر، وتحديد التمويل المالي الملائم للمرحلة المقبلة، مشيرة إلى أن معايير الخدمة الطبية حسب نوعيتها هي من يحدد المبالغ المطلوبة، ووزارة الصحة لم تصل إلى اتفاق نهائي على هذه المعايير مع وزارة المالية ومقارنتها بمثيلاتها من مقدمي الخدمة في القطاعات الصحية الأخرى.
وطالبت اللجنة الصحية بضرورة التركيز بصورة أكبر على موضوع الكشف المبكر عن الأمراض المزمنة مثل أورام القولون والثدي وبرنامج علاج السمنة، وعمل الفحص الدوري على المواطنين خاصة كبار السن لجميع الأمراض المزمنة والمعروفة وقدمت توصية بتكثيف جهود وزارة الصحة في مجال الكشف المبكر عن الأمراض وتسهيل الفحص الدوري للمواطنين خاصة كبار السن.
ولاحظت اللجنة الصحية عدم وجود ضوابط واضحة مكتوبة عند تكليف الأطباء والممارسين الصحيين، برئاسة الأقسام الإكلينيكية، واللجان الطبية والعلمية المختلفة، حيث يستمر الطبيب أو الممارس الصحي في أداء عمله السريري، ويتم خفض نسبة معينة ليتمكن من أداء العمل الإداري المطلوب، وذلك بغرض الحفاظ على مهارات الأطباء والممارسين الصحيين عمومًا، وطالبت اللجنة الوزارة بوضع ضوابط التكليف بما لا يؤثر على أدائهم الطبي والسريري.
وحثت اللجنة الوزارة على الإسراع في إنجاز السجل الصحي الوطني لجميع الأمراض بالمملكة، وأوضحت أن الصحة وضعت جانب الوقاية من الأمراض كإحدى أهم المبادرات في مشروع التحول الوطني، ومع ذلك فهناك نقص كبير في المعلومات الصحية بشأن الأمراض وتوزيعها، وانتشارها في المملكة، ورغم أن هناك جهودًا قد تمت لتفعيل قرار مجلس الوزراء بإنشاء المركز الوطني للمعلومات الصحية، إلا أن ما تم إنجازه حتى الآن جاء في ثلاثة أمراض فقط، هي السجل الوطني لكل من الأورام، والصلب المشقوق، والإعاقة السمعية.
أبرز مطالب وملاحظات اللجنة:
- تحسين القيمة المتحصلة في ظل ازدياد التكلفة أبرز التحديات
- الاستخدام الأمثل للموارد ومنع الهدر
- معايير الخدمة الطبية ونوعيتها تحدد المبالغ المطلوبة
- التركيز على الكشف المبكر عن الأمراض
- الفحص الدوري لجميع المواطنين خاصة المسنين
- وضع ضوابط لتكليف الممارسين بالأقسام الإكلينيكية

«مخاطر الفساد» في المنتدى الدولي.. اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691246

«عكاظ» (جدة @okaz_online)
تفتتح اليوم (الأحد)، أعمال المنتدى السنوي السابع بعنوان: «مخاطر الفساد وسبل التعامل معها»، برعاية مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، والذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، بمناسبة الاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد 2018، وذلك بفندق هيلتون جدة.
وسيناقش المنتدى الذي يأتي تحت شعار» :متحدون على مكافحة الفساد»، بمشاركة متخصصين من المسؤولين، وممثلي الجهات الحكومية والخاصة، إلى جانب مشاركين من خارج المملكة، من خلال جلستين، عدداً من الموضوعات التي تتعلق بآليات تحديد مخاطر الفساد، إلى جانب استعراض تجارب وتطبيقات لذلك. ويأتي انعقاد هذا المنتدى تنفيذاً لما تضمنه تنظيم «نزاهة» القاضي بعقد المؤتمرات، والندوات، والدورات التدريبية، حول الشفافية، والنزاهة، ومكافحة الفساد، ومشاركة المملكة المجتمع الدولي للاحتفاء بمثل هذه المناسبات.

الحياة
AL HAYAT

تقييم وتقويم حالة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614684

نايف معلا

يحتفل العالم في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) من كل عام بيوم حقوق الإنسان، وقد وقع الاختيار على هذا اليوم كونه يرمز إلى اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 1948، والذي يعتبر وثيقة فارقة في تاريخ حقوق الإنسان، ومصدر الإلهام لكثير من معاهدات حقوق الإنسان الملزمة قانوناً، وقد ترجم هذا الإعلان إلى 507 لغات، وضمنت العديد من الدول بعض مواده في دساتيرها الوطنية، وحسْبه أهمية أن يُعتبر أحد مكونات الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تضم إضافة إليه، العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان 1966 (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.)

من المعلوم بداهةً أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان ليست عملية ذات أجل محدود، أو مشروعاً يمكن تأطيره بزمن، وإنما هي عملية ديناميكية مستمرة لا تقف عند حد معين، ومع ذلك فإن هناك مؤشرات كمية ونوعية يمكن بها أو من خلالها قياس التقدم المحرز في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أي بلد من البلدان، والمقارنة بين الدول وتصنيفها على هذا الأساس. وإذا ما أُريد الوصول إلى تقييم دقيق لحالة حقوق الإنسان في أي بلد، فينبغي أن تكون الموضوعية حاضرة في إطار عمليات التقييم، سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أم على المستوى الدولي.

فعلى المستوى الوطني ينبغي أن تكون الجهات الحكومية المعنية على قدر كبير من الموضوعية والمهنية، عند تقديم المعلومات سواء في إطار تقارير أم إفادات، للآلية الوطنية المعنية بتقييم حالة حقوق الإنسان، التي ينبغي أن تكون هي الأخرى على قدر أكبر من الموضوعية والمهنية عند فحص وإدراج المدخلات في مكنات التقييم بمختلف أنواعها، وقراءة المخرجات على نحو دقيق يعكس الواقع من دون إقلال أو تزيّد. وقس على ذلك التقييم على المستوى الدولي مع استبدال الجهات الحكومية بالدولة المعنية، والآليات الوطنية بالآليات الدولية كهيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، إلا أن التقييم على المستوى الدولي يتطلب دخول طرفين إضافيين في هذه العلاقة، يتمثلان المصادر الرسمية مثل هيئات وآليات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومصادر غير رسمية تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية NGOs، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان(NHRIs ، إذ تقوم هذه المصادر بتقديم تقارير موازية)تقارير الظل) للآلية المعنية، أو تستند إلى ملاحظاتها، ويأتي ذلك لخلق نوع من التوازن في أذهان الخبراء المعنيين بدراسة تقارير الدول أو سجلها في مجال حقوق الإنسان.

وعلى رغم هذا التحوّط، فإن مسألة الخروج بتقييم دقيق لأوضاع حقوق الإنسان في الدول وفقاً لهذه الطريقة، غاية في الصعوبة، لأسباب عدة يتسنمها التظليل الذي تمارسه بعض المنظمات غير الحكومية من خلال إيراد معلومات مغلوطة أو غير دقيقة في تقاريرها أو ملاحظاتها، وكذلك المواقف المسبقة الحاضرة في أذهان دارسي تقارير الدول من خبراء تلك الآليات.

في تقديري أن التقييم الوطني أولى بالتركيز والاهتمام من التقييم الدولي، لأنه باختصار يمثل تقييماً للذات، وغالباً ما يكون تقييم الذات صادقاً ونافعاً إن لم أقل دائماً، مع عدم إغفال التقييم الدولي الذي أسهم في تحسين حالة حقوق الإنسان في كثيرٍ من بلدان العالم، ولكي يكون التقييم على المستوى الوطني مُنتجاً وذا أثرٍ إيجابي على حالة حقوق الإنسان، ينبغي أن يكون هناك مؤشرات كمية ونوعية تُمكّن من التشخيص الدقيق لحالة حقوق الإنسان، وتحديد الأولويات، ورسم الأهداف بدقة،

والعمل على تحقيقها من خلال البرامج والمبادرات.

السعودية مهيأة وبجدارة لتكون نموذجاً يتجاوز النماذج الدولية الرائدة أو يصطف إلى جانبها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، في ظل هذه القيادة الرشيدة التي لم يقف هاجسها عند حد حماية حقوق الإنسان، بل تجاوزها إلى حيث رفاهيته، ولم تكتفِ إرادتها عند الوفاء بالالتزامات، بل تخطتها إلى حيث أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان. ولا يخالجني الشك إطلاقاً في أن الشواغل والتحديات الماثلة، بوجود هذا الهاجس وتلكم الإرادة، سيأتيها الدور، وستتم معالجتها وكأنها لم تكن، فخلال الثلاث سنوات الماضية تحدثنا وحُدّثنا عن العديد من الشواغل والتحديات التي تعترض جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولكنها اليوم أصبحت أثراً بعد عين.

توزيع العاملين السعوديين في المناطق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691153

عيسى الحليان

تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن أكثر من ثلث المشتغلين السعوديين الخاضعين لأنظمة الخدمة المدنية يعملون في منطقة واحدة هي الرياض بعدد 424.029وبنسبة 36%، يليهم العاملون في منطقة مكة المكرمة بعدد 186.200 مشتغل وبنسبة 15.8% ومن ثم المنطقة الشرقية بعدد 122.363 مشتغلا وهكذا إلى أن تنتهي بالمنطقة الأقل وهي الحدود الشمالية بعدد 18.135 مشتغلا وبنسبة 1.5%بمعنى أن المناطق الثلاث تستحوذ على ثلثي السعوديين العاملين في الخدمة المدنية، فيما تشترك بقية المناطق في الثلث الباقي.

ولو استعرضت نسبة السعوديين الذين يخضعون لنظام التأمينات الاجتماعية لوجدت أن منطقة الرياض تستحوذ على 781.422 مشتركا على رأس العمل وبنسبة 40% في حين تأتي المنطقة الشرقية في المركز الثاني بعدد 454.768 مشتركا وبنسبة 23.4 %ومنطقة مكة المكرمة بعدد 435.623 مشتركا وبنسبة 22.4% إلى أن تنتهي بالحدود الشمالية أيضا وبنسبة تبلغ 0.3% وهذا يعني أن ثلاث مناطق تستحوذ على أكثر من 86% من العاملين في القطاع الخاص من السعوديين.

نستخلص من هذه الأرقام والنسب (أكتوبر 2018) مدى اكتظاظ سوق العمل في بعض المناطق)قطاع عام وقطاع خاص) وهو ما يفسر زياده الاستيطان في المدن الكبيرة وما يترتب عليه من ضغط الخدمات وارتفاع نسبة الهجرة بحثا عن فرص العمل خلاف أن هذه الأرقام مؤشر هام على نمطية التخطيط لدى الوزارات المعنية ومدى التوازن المناطقي في عملية التنمية، حيث إن سوق العمل يسير خلف التنمية وهذه النسب تراكمت مع الزمن رغم خطط وبرامج التنمية التي عنيت بالتنمية الرأسية والمركزية وأغفلت شقها الأفقي والمناطقي وهو ما يترتب عليه جملة من السلبيات الراسخة في علوم الاجتماع والسكان ومن بينها تكوّن المدن الكبرى وتعقيداتها التي تفرز آثارا يعرفها الجميع.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م

https://www.okaz.com.sa/article/1691262

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م

http://www.alriyadh.com/1723793